

## حوار أسرى في سجن عسقلان

مؤيد عبد الصمد (الشيخ)

فراس جرار

أحمد جبارة (أبو السكر)

وليد دقة

### أدار الندوة: نمر شعبان الصفدي\*

تنشر "مجلة الدراسات الفلسطينية" فيما يلي ندوة نظمها أسرى في سجن عسقلان في نيسان/أبريل 2003، وجرى تهريبها إلى خارج السجن وإرسالها إلى المجلة. شارك في الندوة مناضلون أسرى من عدة تنظيمات، ناقشوا خلالها تجربتهم داخل السجن وتطور أحوالهم وظروف معيشتهم وعلاقتهم بسلطات السجن، وأبدوا آراءهم في اتفاق أوسلو، والسلطة الفلسطينية، وأشكال المقاومة، ومعضلات الإصلاح الفلسطيني، وموقف السلطة وتنظيماتها تجاه قضية تحريرهم من الأسر. وترك للأسرى الحديث بعد تعريف وجيز بسجن عسقلان وبالمشاركين في الندوة.

### سجن عسقلان

أحد أكبر السجون الإسرائيلية، وكان عبارة عن مركز للبوليس في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، واستمر كذلك بعد احتلال إسرائيل لعسقلان (المجدل) في سنة 1948 وتهجير أهلها، ثم جرى تحويله إلى سجن للأسرى الفلسطينيين في سنة 1970. يُحتجز في هذا السجن حالياً نحو 600 فلسطيني، معظمهم اعتقل بعد انتفاضة الأقصى، وقسم منهم سجن ومضى على اعتقاله أعوام مديدة، جاوزت العقدين في بعض الحالات.

### المشاركون في الندوة

أحمد جبارة (أبو السكر): اعتقل سنة 1976، وحكم عليه بالسجن المؤبد وثلاثين عاماً بتهمة الانتماء إلى حركة "فتح" والقيام بعمليات عسكرية تسببت بمقتل عدد من الإسرائيليين. أمضى سبعة وعشرين عاماً في الأسر، ولم تشمل صفقات التبادل ولا إفراجات أوسلو، لأن يديه "ملطختان بالدماء الإسرائيلية"، بحسب تصنيف الإسرائيليين

(\* ) معتقل منذ 15 عاماً في سجن عسقلان، ومحكوم لمدة 20 عاماً. أنهى تعليمه الجامعي قبل عام في إحدى الجامعات الإسرائيلية، ويبلغ من العمر 34 عاماً.

للأسرى. وحين التقى الأسير أبو هشام نوار في بداية الاعتقال لم يكن يعلم أنه سيلتقي في السجن ابنه هشام بعد عشرين عاماً، ومن ثم حفيده محمد نوار. ثلاثة أجيال مرت وما زال يحلم بالعودة إلى ترمسعيا،<sup>(1)</sup> وأكثر ما يريده هو الموت في قريته لا في سجنه.

**مؤيد عبد الصمد (الشيص):** ولد في عنتابا،<sup>(2)</sup> وتعرض للاعتقال عدة مرات. سافر إلى بنغلادش لإتمام تعليمه الجامعي، والتحق بصفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واعتقل في إثر عودته، وسجن ثلاثة أعوام ونصف عام. خرج من السجن سنة 1985 ليشكل مجموعة عسكرية وينفذ ضد الاحتلال عمليات ناجحة. التحق بجامعة النجاح ولم يمه دراسته الجامعية. اعتقل سنة 1987، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. **وليد دقة:** معتقل منذ سنة 1986 بتهمة تنفيذ أعمال عسكرية ضد الإسرائيليين، وحكم عليه بالسجن المؤبد. وهو من باقة الغربية.<sup>(3)</sup> انتمى إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي بعد إنشائه، لأنه رأى فيه عنواناً للدفاع عن جماهير شعبه في المناطق التي احتلت سنة 1948. وفي أثناء الاعتقال أنهى دراسته الجامعية في إحدى الجامعات الإسرائيلية، وحاز شهادة البكالوريوس. وهو يعد لشهادة الماجستير. **فراس جراز:** من مواليد جنين. اعتقل سنة 1993 وحكم عليه بالسجن 16 عاماً بتهمة الانتماء إلى حركة حماس والقيام بأنشطة ضد الاحتلال. حاول الهرب من سجن شطة عبر نفق تحت الأرض، لكنه فشل في اللحظة الأخيرة. كان لحظة اعتقاله طالباً في المدرسة الثانوية، والتحق في السجن بالجامعة المفتوحة، ويدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

\*\*\*

**نمر الصفدي:** للحركة الوطنية الأسيرة تاريخ وإرث نضال طويل، يصعب تناوله في ندوة واحدة أو حتى في عدة ندوات، ومع ذلك هناك محطات ومراحل أساسية في الإمكان إجراء مقارنة فيما بينها تحت عناوين كثيرة من نوع: العلاقة بإدارة السجن؛ العلاقة بالعالم الخارجي؛ وأيضاً ما أفرزته هذه التجربة على الصعيدين التنظيمي والنضالي. أمل منكم تناولها في بداية ندوتنا هذه، قبل أن ننتقل إلى الموضوع السياسي.

**أحمد جبارة (فتح):** سأترك المجال للزملاء المشاركين لإجراء المقارنة، وأكتفي في هذا الصدد بالقول إن الحركة الأسيرة عاشت في السبعينات [من القرن الماضي] ظروفًا يصعب وصفها أو تصورها لشدة صعوبتها، نظراً إلى حجم الاستهداف الذي كان

(1) قرية في قضاء رام الله، تقع على بعد 51 كم شمالي رام الله.

(2) قرية في قضاء طولكرم.

(3) بلدة تقع في منطقة المثلث، احتلت سنة 1948.

يتعرض له الأسير الفلسطيني. فالحرمان، وفقدان أبسط مقومات الحياة الإنسانية الكريمة، كانا عنوان تلك المرحلة. والمربع الصغير الذي كنا نمضي فيه الأيام والسنين لم يكن يحتوي على شيء سوى عدد كثير من الأسرى الذين كانوا ينامون على الأرض (هذا إن كان هناك متسع للنوم). وكان عليك أن تنام على "بطانية"، وتغطي نفسك بوحدة أخرى، مستخدماً الحذاء وسادة، إلى أن جاء الإضراب عن الطعام سنة 1980، وأصبح في إمكان الأسير بعده النوم على "فرشة". وهنا أقول إن الحركة الأسيرة استطاعت عن طريق الإضراب عن الطعام، وتقديم الشهداء، أن توجد ظروفاً أفضل للمناضل الفلسطيني الأسير. وبعد إضراب سنة 1985<sup>(4)</sup> تم تحقيق عدد من المطالب، كان أهمها إدخال الراديو والتلفزيون إلى السجون الإسرائيلية. أما العلاقة بما هو خارج السجن، فقد اقتصر على التواصل مع الأقارب من خلال الزيارات. وأنا شخصياً التقيت ابني بعد أعوام طويلة من الاعتقال، الأول التقيته في السجن بعد أن مضى على اعتقاله 19 عاماً، والثاني بعد 23 عاماً، حيث كان خارج البلد واستطاع العودة بعد اتفاق أوسلو.

**مؤيد عبد الصمد (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين):** أبدأ بالحديث عن العلاقة بين الأسرى وإدارة السجن، حيث شكل عقد السبعينات مرحلة تأسيسية للحركة الأسيرة - مرحلة النضال القاسي لإثبات الوجود وتعزيز كيانية الحركة الأسيرة في ذلك الوقت. وقد تميزت العلاقة بالإدارة في تلك المرحلة بصراع تناحري مع مديرية السجون التي حاولت ضرب الحركة الأسيرة، وتفتيت هوية الأسير الفلسطيني وانتمائه، وإعادة تأهيله وفق المنظار الإسرائيلي. كما تميزت بكون ميزان القوى مائلاً إلى مصلحة السجون.<sup>(5)</sup>

قمع وترهيب وحرمان، كانت هذه ملحمة حقيقية دافع خلالها الأسرى عن وجودهم تعميقاً لارتباطهم بالقضية أكثر فأكثر. عقد الثمانينات كان مختلفاً. إن على الرغم من استمرار مديرية السجون في استهداف الأسير الفلسطيني، فإن هذا العقد تميز بكون الحركة الأسيرة قطعت شوطاً كبيراً في تأسيس نفسها حركة قوية ذات إنجازات نضالية وسياسية وثقافية وتربوية، وذات إرث نضالي طويل عبرت عنه بسلسلة من الإضرابات، أهمها إضراب نفحة سنة 1980، وإضراب جنيد<sup>(6)</sup> الذي نقل الحركة الأسيرة نقلة نوعية، وسواها من الخطوات التي ساهمت في عملية نهوض واسعة حققت تطوراً في رفع مستوى وعي الحركة الأسيرة على صعيد الأسر، وفي مستوى الوعي الجماهيري بقضية الأسرى. وباستثناء بعض الفترات القاسية، في الإمكان

(4) استمر عشرين يوماً.

(5) مصلحة السجون تابعة لجهاز الشرطة الإسرائيلي.

(6) جنيد: سجن كان مقاماً على أراضي قرية جنيد شمالي غربي نابلس.

القول إن فترة الثمانينات شهدت نوعاً من الاستقرار والنهوض في واقع الحركة الأسيرة، وامتدت هذه المرحلة إلى عقد التسعينات، حيث رفع الأسرى سقف مطالبهم، واستطاعوا تحسين شروط حياتهم بعد الإضراب عن الطعام سنة 1992.

تلا ذلك مرحلة أوصلو. وهذه المرحلة، وتحديدًا بعد الإفراج عن آلاف الأسرى، شهدت تراجعاً في عدة نواح، على الرغم من سعي الحركة الأسيرة للمحافظة على ذاتها. وأصبح الهم الأساسي للأسير الفلسطيني ليس بناء نفسه داخل السجون ومراعاة الإنجازات، وإنما السعي للحرية، وبات موضوع التحرر من الأسر الحلقة المركزية في نضال الأسرى. ووافق ذلك نوع من الضعف والتوتر والثغرات بين الأسرى. وتفاقت "أزمة الحرية" أكثر فأكثر بسبب ما مورس على الفئة المتبقية من الأسرى من أشكال القهر لجهة تهميش قضيتهم، والتمييز بين أسير وآخر تحت عنوان أن هذا تسبب بجرح يهود، وذاك تسبب بالقتل، وهذا معارض لأوصلو، وذاك من القدس، وما شابه ذلك من التصنيفات. ويتحمل مسؤولية هذا القهر طرفان: الطرف الفلسطيني الذي أهمل هذه القضية وتعامل معها كقضية ثانوية لا ترقى إلى مصاف قضايا شعبنا الأساسية، وبالتالي خاضعة للتفاهم بين إسرائيل والفلسطينيين؛ والطرف الإسرائيلي الذي تشدد وأمعن في تصنيفاته لهذه الفئات، وبالتالي وضع "فيتو" على الإفراج عنهم. كل ذلك أدى إلى إصابة الحركة الأسيرة بانتكاسات كبيرة، وقاد الأسرى إلى عدم الالتفات إلى قضاياهم الداخلية، وتحديدًا تطوير منجزات الحركة الأسيرة، وإلى تراجع القيم التي هيمنت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، فألغيت البرامج التنظيمية والتثقيفية، وضعفت قدرة البنى التنظيمية والوطنية على التعامل مع إدارة السجون، كما ضعفت وتيرة البحث عن إنجازات وشروط حياة أفضل. وتم التسليم بحقيقة أن وجودنا داخل السجن لم يعد وجوداً استراتيجياً، وإنما أصبح مرحلياً في انتظار التحرر. كما تراجع في هذه المرحلة مستوى تأثير الأسير الفلسطيني في المجتمع.

ونظراً إلى أن سنوات أوصلو اتسمت بكونها سنوات علاقة وتعايش مع الطرف الإسرائيلي وبناء الثقة، فقد خفت وتيرة الصراع داخل السجون، ولم يعد الاهتمام الأكبر موجهاً للحفاظ على الإنجازات ومواجهة مخططات الإدارة بقدر ما أصبح موجهاً لبناء الثقة بين الطرفين. وفي الخارج تراجع النضال الوطني الفلسطيني، وتراجع دور المجتمع الفلسطيني، وجرت محاولة لبناء مجتمع بديل، لكنه جاء أعرج، مثل الغراب الذي حاول تقليد الحجل في مشيته، فإذا به لا غراب ولا حجل.

ما إن اندلعت انتفاضة الأقصى حتى طرأ تغيير على طابع العلاقة بين الأسرى وإدارة السجن، ونجم ذلك عن قدوم آلاف الأسرى الجدد، وتفاقم مشاعر العداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتشهد هذه الفترة هجمة من قبل مديرية السجون، حادة ووحشية في أساليبها وإجراءاتها، في مقابل ضعف وحالة دفاع من جانب الحركة

## الأسيرة.

وليد دقة (التجمع الوطني الديمقراطي): سأحاول تلخيص المراحل الثلاث: أوائل السبعينات حتى أواسط الثمانينات؛ أواسط الثمانينات حتى بداية أواسط؛ منذ أواسط حتى المرحلة الراهنة. المرحلة الأولى أعتبرها مرحلة التكوين التنظيمي، ومأسسة البنى التنظيمية، وتشكيل القيم الجامعة للحركة الأسيرة. وهذه المرحلة، والمرحلتان الأخريان عملياً، هي انعكاس لما يجري في الواقع الفلسطيني العام من حركة سياسية وواقع سياسي. فالحركة الأسيرة تؤثر فيما يجري خارج الأسوار وتتأثر به، وبالتالي شهدت المرحلة الأولى بدايات تشكل الحركة الوطنية الأسيرة بكل ما يعنيه ذلك من إعطاء شكل ووزن للقيم الجامعة لهذه الحركة - إعطاء ثقل ودور لما سمي اللجنة الوطنية داخل السجون، وإعطاء دور للتنظيمات على حساب دور ابن البلد، والمنطقة، والحارة، وابن المجموعة، وكل الانتماءات الأولية التي مثلت الأساس في الارتباط بين الأفراد والمجموعات في السجن. هذه المرحلة لم تكن سهلة، وتطلبت مجهوداً شاقاً. لكن الظرف الموضوعي، والضغط الذي مثلته مديرية السجون بكل إجراءاتها وأدواتها القمعية، فرضاً على الحركة الأسيرة أن تبني ذاتها على هذا النحو، وأن توجد مؤسسات وأساليب تنظيمية تمكنها من مواجهة هذه المرحلة والحفاظ على ذاتها وعناصرها داخل السجون. هذه إذاً مرحلة الظرف الموضوعي الذي فرض على الأفراد والجماعات إيجاد آلية وإطار تنظيمي لمواجهة ما تفرزه حياة الأسر.

في المرحلة الثانية، التي أسميها المرحلة العقائدية والأيدولوجية، والتي بدأت في الثمانينات واستمرت حتى أوائل التسعينات، بدأت تترسخ الأيدولوجيا والقيم الجامعة في إطار الحركة الأسيرة، التي بدأت تبتكر أدوات وأشكال نضال متنوعة في مواجهة مديرية السجون التي كان هدفها إنهاء هذه الحالة الجماعية وتفكيكها، كي لا تكون السجون مدارس وجامعات لتخريج "المخربين". وفي الحقيقة استطاعت الحركة الأسيرة أن تفرز تراثاً تنظيمياً ونضالياً غنياً جداً كتب وتمت أرشفتها. كما تشكلت حركة ثقافية نشيطة في هذه المرحلة. كان هناك كرايس،<sup>(7)</sup> ومجلات تصدر في السجون، كما كان هناك اهتمام بالفرد من ناحية تثقيفية وتعليمية وتربوية. فالأسير الذي دخل السجن أمياً كان يخرج منه بحصيلة لا يستهان بها من الثقافة والمعرفة. هذه المرحلة كان يوازيها واقع سياسي مشجع، إذ كان هناك مكانة لمنظمة التحرير، واعتراف دولي بها ككيان سياسي، واحتلت القضية الفلسطينية مكانة مرموقة عربياً ودولياً، وانعكس ذلك كله على واقعنا وأعطانا قدرة على تنظيم وتطوير أنفسنا. وقد توجت هذه المرحلة بإضراب سنة 1992، الذي أصبح الواقع المادي للأسرى بعده غنياً جداً؛ بمعنى أنه أصبح هناك حرية في الاختيار. فأصبحت تلحظ أمزجة وآراء متعددة

(7) كرايس: المواد المنسوخة داخل السجن.

واستقلالية أكثر في التفكير، وبدأ يحل محل مرحلة الأيديولوجيا واللون الواحد مرحلة التعددية. لكن هذه التعددية في الآراء والمواقف، التي جاءت على أرضية الغنى المادي (إذا جاز التعبير)، لم يقابلها واقع تنظيمي، أو أداة تنظيمية ملائمة لاستيعابها، وبقيت الأدوات التنظيمية القديمة، من لجان وطنية وتمثيل نسبي وغير ذلك، على شكلها القديم. ومع مرور الزمن، تحولت هذه التعددية إلى أمزجة فردية، وبدلاً من أن تدفعنا خطوة إلى الأمام صارت تشكل حالة ضعف للحركة الأسيرة. وتفاقت حالة الضعف هذه بعد اتفاق أوسلو. فهذا الاتفاق جاء ونسف ما كان قائماً في السبعينات والثمانينات من قيم جامعة، ومؤسسة تنظيمية، ووحدة، وحلت محلها حالة من التفكك والعجز عن المواجهة.

ثم جاءت "تصنيفات" أوسلو لتجهز على ما تبقى من القيم الجامعة داخل الأسر، وعلى ما تبقى من قناعات عقائدية. لكن في هذه الأثناء برزت الحركات والقوى الإسلامية على أساس معارضتها لأوسلو، وبدأت تتشكل كقوة لا يستهان بها داخل السجون.

اليوم، وبعد انتفاضة الأقصى، واعتقال الآلاف من الأسرى الجدد، يبرز غياب القدرة على استيعاب هذه الأفواج بسبب بقاء قلة قليلة فقط من الأسرى المجربين داخل السجون. أضف إلى ذلك حالات البلبلية والضعف التي كانت تصيب شعبنا في أثناء الانتفاضة.

**فراس جرار (حماس):** التحديات الكبيرة التي واجهت الأسير الفلسطيني داخل السجون جعلته يقوم بتنظيم حياته كي يتغلب على هذه التحديات، وتبلور شكل خاص من أشكال الحياة الجماعية يتلاءم مع واقع السجن، وتم ضبط هذا الأمر بلوائح شملت آليات تضمن تداول القيادة بشكل ديمقراطي، وتضمن الحقوق للجميع، وتحدد لكل أسير بالضبط ما له وما عليه، حتى أصبحت أشبه بعقد اجتماعي يحكم الحياة بمختلف مجالاتها في السجون. إلا إن الحياة في الآونة الأخيرة فقدت شكلها ومضمونها ومعانيها التي كانت قائمة في السابق، ذلك بأن المؤسسة التنظيمية أصابتها حالة من الغيبوبة في إثر اتفاق أوسلو ومع أول دفعة إفراجات تلتها، الأمر الذي أثر إلى حد كبير في مجرى حياة الأسير كفرد، والحركة الأسيرة كجماعة. فقد عاش الأسرى في تلك الفترة وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى هاجس التحرر، يودعون اتفاقاً ويستقبلون آخر، على أن يأتي بما لم يأت به سابقه من حلم الحرية المنشود؛ وهذا ما أفقد المؤسسة التنظيمية مكانتها وما كانت تتمتع به من حالة تمكنها من الحفاظ على حياة تنظيمية ذات طابع جماعي صلب متماسك ومفيد.

## نمر الصفدي: ازداد في الآونة الأخيرة الحديث عن الإصلاح في السلطة الفلسطينية كمقدمة وشرط لإعادة استئناف العملية السياسية، فما رأيكم؟

**أحمد جبارة (فتح):** الإصلاح مطلب جماهيري وشعبي، ولا يختلف اثنان بشأن ضرورته؛ فمن منا يقبل بالفساد والمحسوبية والرشاوى؟ لكن هذا غير ما نراه ونسمعه في الآونة الأخيرة، بناء على مطالب واشتراطات أميركية وإسرائيلية هدفها الأول والأخير تركيع شعبنا، وفرض حل سياسي مذل ومهين - حل يتمثل بالدرجة الأولى في التنازل عن الثوابت الفلسطينية بالعودة والدولة المستقلة وتقرير المصير والسير في خريطة بلا طريق، لا شيء واضحاً فيها سوى سياج أمني يحمي المستعمرات، ووقف الانتفاضة والمقاومة. هذا أمر سيقودنا إلى حل لا يتعدى كونه حكماً ذاتياً، لكن بصيغة جديدة، أو إلى ما يسمى "أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة"، بما يعنيه ذلك من اجترار لمواقف سابقة وحلول تم رفضها. لم يعد هناك إسناد حقيقي لحلول أكثر جذرية في ظل اختلال موازين القوى الدولية والعربية، وتساقق الأنظمة العربية مع النهج الأميركي الذي سيتخذ من سيطرته على العراق مدخلاً لفرض أفكاره وحدوده، لا على الأمة العربية فحسب، بل على العالم بأسره أيضاً. الإصلاح يجب أن يستند إلى أسس ومبادئ ثابتة وواضحة تضمن إقامة دولة المؤسسات، ومشاركة جميع القوى السياسية الفلسطينية في عملية البناء الوطني، وترسيخ أسس الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن الثوابت التي أكدتها المجالس الوطنية المتعاقبة.

وإذا كان ابتداء منصب رئيس حكومة يهدف إلى تحقيق الثوابت التي أشرت إليها في تعزيز العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات، فإن هذا الأمر محل ترحيب جماهير شعبنا. أما إذا كان الهدف فقط هو الرضوخ للمطلب الإسرائيلي - الأميركي بنزع الصلاحيات من الرئيس عرفات، وإيجاد شخصية متساوقة ومتهادنة مع الحلول المطروحة، التي هي ليست أكثر من مشاريع معدة سلفاً، وسبق أن أدخلت إسرائيل عليها التعديل تلو التعديل، فإن هذا الأمر سيكون محط رفضنا واستنكارنا وغضبنا، ولن نجد من يقبل التعامل معه، حتى تلك القوى المعارضة من داخل "فتح" والسلطة.

الحديث عن الإصلاح في ظل حراب الاحتلال ما هو إلا محاولة إسرائيلية وأميركية لذر الرماد في العيون، وحجب الجوهر المتمثل في وجود الاحتلال وقطعان المستوطنين على أرضنا. فلا الإدارة الأميركية وعلى رأسها بوش، ولا حكومة إسرائيل وعلى رأسها شارون، أحرص من شعبنا على الإصلاح والديمقراطية.

**وليد دقة (التجمع الوطني الديمقراطي):** ما هو مطروح ليس بريئاً ولا يحمل مشروعاً، وهو حق يراد به باطل، وقبوله يعني الرضوخ للإملاءات الإسرائيلية ولخريطة الطريق الأميركية. مشروع الإصلاح الفلسطيني الحقيقي هو إصلاح منظمة التحرير؛ بمعنى أنه يعني إعادة بناء وليس إصلاحاً، وبشكل يعبر عن الخريطة

السياسية، وبالتحديد القوى التي لم تمثل حتى الآن. هذا هو الإصلاح الحقيقي والمطلوب فلسطينياً. وقد يقول البعض إن السلطة موجودة كحقيقة واقعة. أنا أعتقد أن هذا ليس حلاً لأزمة الشعب الفلسطيني والطريق المسدود الذي وصلت إليه الانتفاضة، وإنما هو إعادة إنتاج الأزمة مجدداً، لأن الأشخاص المرشحين لإنجاز الإصلاح هم جزء من الأزمة وليسوا جزءاً من الحل. هم فعلاً جزء من الأزمة الحقيقية، ولا يملكون القدرة على قيادتنا للخروج من الأزمة. هذه أوهاام، مثل أوهاام أوسلو التي طرحت بعد سنة 1982 لإخراج منظمة التحرير من الأزمة التي نجمت عن خروجها من لبنان وتشقتها، وكانت نتيجتها إدخال المنظمة في أزمة أشد. إن هذا الموضوع سيعيدنا إلى أزمة جديدة، إلا إذا اعتبرنا أن الـ 42% التي ستعرض علينا كافية لإقامة دولة (هذا إذا قدمت).

**مؤيد عبد الصمد (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين):** لن أضيف كثيراً إلى ما طرح. الإصلاح مسألة أساسية ومطلوبة لكل مؤسسات وبنى ركائز الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ترسيخ الديمقراطية الحقيقية، وترسيخ القيم والثوابت الوطنية والنضالية، وإصلاح مؤسسات السلطة، لا التساوق مع نغمة الإصلاح المطلوبة إسرائيلياً وأميركياً، والتي ترمي إلى ضرب المقاومة الوطنية والبنى النضالية وضرب شرعية التمسك بالثوابت والأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

تتمثل أولى ركائز الإصلاح في بناء القضاء الفلسطيني المستقل والغاء محكمة أمن الدولة فعلياً، وبناء مؤسسات الشعب الفلسطيني، والرقابة على السلطة، وتنظيم الفعاليات الاجتماعية على أساس المؤسسات، لا على أساس سلطة الفرد وسلطة القوة والأجهزة الأمنية. مطلوب أيضاً التخلص من جميع الشوائب التي رسختها مرحلة أوسلو، من هدم للقيم الاجتماعية والنضالية، وهدم الكثير من المنجزات التي تحققت من خلال نضال شعبنا الطويل. وكي نصل إلى الإصلاح المطلوب يجب إعادة النظر في قيم أوسلو. أرى ضرورة إعادة النظر في كل ما أفرزته مرحلة أوسلو من بنى ومؤسسات، وضرورة التمسك بمنظمة التحرير وإعادة بنائها على أسس جديدة، وضرورة أن يكون للفصائل الإسلامية دور في عملية البناء وتنظيم النضال الفلسطيني وتوحيد كل الجهود لجميع الفئات والفصائل في جهد موحد هدفه بناء دولتنا ومجتمعنا الفلسطيني.

**فراس جرار (حماس):** لا شك في أن الإصلاح ضروري، وبالذات بعد أن شهدنا ورأينا ما رأيناه من فساد. الإصلاح كان، وما زال، مطلباً فلسطينياً، وكثيراً ما طالبت به القوى والفعاليات والمؤسسات الوطنية المخلصة، لكن للأسف من دون جدوى. وتعيين «أبو مازن» رئيساً للحكومة لا يغير الوضع القائم، وذلك لعدة أسباب هي:

(1) «أبو مازن» جزء لا يتجزأ من التشكيلة القديمة.



(2) ما سمي الإصلاح جاء بضغط، ووفق تصميم، إسرائيلي - أميركي، ولا يمكن أن يكون هذا في مصلحتنا.

(3) هذه الإصلاحات تجري تحت عنوان وشعار إنهاء الانتفاضة وإخماد شعلة المقاومة الفلسطينية، وهذا أمر واضح ومعلن.

إن المقصود من هذه اللعبة في النهاية هو تسهيل تمرير حلول هزيلة لا ترقى إلى تطلعات الشعب الفلسطيني وطموحاته، وبالذات بعد أن قدم هذا القدر الكبير من التضحيات، ابتداء بالشهداء وانتهاء بهدم البيوت واقتلاع الأشجار. لا بد من إصلاح حقيقي وطني وأصيل، وليس إصلاحاً مزيفاً مزعوماً وتأمرياً.

**نمر الصفدي: هناك نقاش جدي في المجتمع وقواه السياسية بشأن جدوى العمليات الاستشهادية، وهناك آراء متعددة كثيرة. نرجو سماع رأيكم في هذا الموضوع؟**

**أحمد جبارة (فتح):** العملية الاستشهادية هي القنبلة الذرية التي يمتلكها الفلسطينيون أو العراقيون. وأستشهد هنا بعبارة قالها يتسحاق رابين، وهي أنه لا يمكن أن تنجح في منع إنسان يريد الموت.

**مؤيد عبد الصمد (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين):** النقاش بشأن العمليات الاستشهادية نقاش صحي وجيد، كونها طرحت نفسها على المستوى العالمي كظاهرة اجتماعية وسياسية ونضالية جديدة في القاموس الاصطلاحي العالمي، وفي قاموس أفعال المجتمعات. ولتحديد الموقف من العمليات الاستشهادية يجب أن نأخذ في الاعتبار العوامل التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة. وهنا أقول إنه عندما يتساوى الموت مع الحياة عند الفلسطينيين من جرّاء الممارسات الإسرائيلية القمعية وعمليات القتل والإرهاب اليومي التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بكل فئاته وبكل أفراد، فمن الطبيعي أن تبرز ظاهرة كهذه، وأن يصبح الاستشهاد والتضحية والفداء عملاً من أعمال الدفاع عن النفس وعن الشعب الفلسطيني، ووسيلة للحياة. وأقول أيضاً إن هذه الظاهرة أخذت تكتسب بعداً ثقافياً. فثقافة الاستشهاد أصبحت منتشرة في صفوف الشعب الفلسطيني وأبنائه، وبالذات عند الشباب، وتغذيها أسباب وعوامل كثيرة. ومن أهم هذه الأسباب موازين القوى المائلة إلى مصلحة إسرائيل، والعمليات الاستشهادية تخلق حالة من توازن الرعب، توازن أمني بين الشعب الفلسطيني والاحتلال. وتوازن الرعب هذا ضروري ومفيد من أجل تعزيز حضور الشعب الفلسطيني، والتغلب على العدو الذي يمتلك الطائرات والدبابات والقدرات التكنولوجية والعسكرية الهائلة.

قد يثار تساؤل عن نتائج العمليات الاستشهادية وتأثيراتها السلبية، التي يحاول البعض تضخيمها ويقول إنها تسيء إلى الشعب الفلسطيني. وهنا أطرح تساؤلاً: أي مجتمع في العالم، وأي شعب ثار ضد الاحتلال ولم يقدم طوعياً شهداء وانتحاريين؟ في

فيتنام، مثلاً، كان رجال دين يحرقون أنفسهم من أجل إبراز قضيتهم ومعاناتهم، وفي كل حروب التحرير كان هناك عمليات انتحارية ضد المحتلين. العمليات الاستشهادية أخذت لدى الشعب الفلسطيني منحى مكثفاً وبارزاً، إلا إنها ظاهرة موجودة لدى كل الشعوب. الآثار السلبية لا تعني مشروعية هذه العمليات أو عدم مشروعيتها، إنما قد يكون هناك خلل ناجم عن عدم تنظيم هذا الشكل النضالي، يتمثل في غياب منهجية وبرنامج محدد لدى مختلف الفصائل من أجل الارتقاء بالمقاومة، وتنظيمها، وتنسيق الجهود، واختيار الأهداف، وغير ذلك من القضايا. فبدل التركيز على الأهداف العسكرية والمستعمرات بعيداً عن التجمعات المدنية، كان يتم اختيار أهداف مدنية في معظم الحالات. وهذا، في رأيي، يعبر عن غياب الاستراتيجية المدروسة والواضحة التي من شأنها أن تعطي نضالنا مردوداً كفاحياً وسياسياً. يجب تنسيق هذا الجهد مع أشكال أخرى واسعة وضرورية من فعاليات المقاومة التي يجب ألا تمارس لأسباب انفعالية، كالانتقام والثأر وما إلى ذلك، وإنما ضمن نطاق استراتيجيا مقاومة منظمة.

**وليد دقة (التجمع الوطني الديمقراطي):** أنا لا أتفق مع حديث مؤيد، ودعوني أقسم إجابتي إلى مجموعة قضايا. أولاً، وكلي لا يكون هناك لبس وفهم مغلوط فيه، أقول إنني أميز بين موقف الاستشهادي، أي الشاب الذي يفجر نفسه مضحياً من أجل القضية والوطن، وبين الموقف التنظيمي الفصائلي الذي يقف وراء هذا الشاب. الاستشهادي هو مثال للتضحية. وهذا يدل إلى حد كبير على مقدار إجرام الاحتلال، وكيف أنه أوجد ظروفاً تساوت فيها الحياة مع الموت. لكن هذا الاستعداد للتضحية، وتقديسنا للشهيد والشهداء، وتقديرنا لتضحياتهم، يجب ألا تعمينا عن مناقشة الموضوع بعمق، ويجب ألا تجعلنا ننظر إلى هذه الأداة - من حيث لا ندرى - وكأنها أداة مقدسة، ومن ثوابت الوطنية الفلسطينية.

في اعتقادي أنه لا يمكن أن يكون هناك نصر لأي شعب لا يسبب أزمة داخل مجتمع العدو المحتل. وهنا أسوق مثال الفيتناميين، حيث أثارت ضرباتهم الشديدة للأميركيين نقاشاً داخل المجتمع الأميركي بشأن الوجود الأميركي في فيتنام، وحيث أدى الضغط والتظاهرات التي حدثت في واشنطن ونيويورك إلى انسحاب الأميركيين من فيتنام. والأمر نفسه ينطبق على الثورة الجزائرية، حيث أثارت المقاومة الجزائرية تفاعلاً ونقاشاً داخل المجتمع الفرنسي، وجعلت قسماً كبيراً من الفرنسيين يقف إلى جانب الثورة الجزائرية ويضغط على حكومته كي تنسحب. علينا أن نعي جيداً أنه لا يكون عمل مسلح بلا هدف سياسي وغاية سياسية. أنا أريد تحرير فلسطين لا تكريس قضية فلسطين. وبالتالي أريد أدوات صحيحة تثير نقاشاً لدى قوى داخل المجتمع الإسرائيلي يجعلها تقف إلى جانبنا في موضوع النضال. والسؤال هنا: هل نتصرف وفق مقاييس هذه القوى؟ الجواب: لا، طبعاً. إلا إنه بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 أصبح

هناك محاولات لتلويث النضال الوطني الفلسطيني وتلطيخه. يجب ألا نعطي أعداءنا الفرصة لإنهاء الكفاح المسلح والمقاومة. وعلينا، نحن الذين نناضل ونقدم التضحيات، أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت هذه العمليات تفيدنا من الناحية السياسية. من يدرس المجتمع الإسرائيلي يدرك أن هناك قوى تريد أن تمتد إسرائيل من النهر إلى البحر، وقوى تريد أن تنسحب إسرائيل من المناطق المحتلة وتوافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة. كما يدرك أن هناك ثقافتين: "ثقافة تل أبيب" التي تحاول أن تكون مفتوحة على العالم (ميرتس إلى حد ما)، و"ثقافة القدس" المتعصبة دينياً والمتطرفة قومياً. ونحن، من حيث لا ندري، وحدنا هاتين الثقافتين، وساد مفهوم "كل الشعب جيش، وكل البلد جبهة واحدة." هذا من جهة، ومن جهة أخرى رقصنا على إيقاع شارون. وما جرى في المجتمع الإسرائيلي هو غياب الحوار العقلاني بسبب الأجواء التي فرضتها العمليات الاستشهادية، وها نحن أمام حكومة إسرائيلية تزيدنا شقاء ومستعمرات، وتعمل لتكريس حالة الاحتلال من دون أن نتمكن من اختراق هذا المجتمع سياسياً وإيجاد حالة نقاش داخله.

أما داخل المجتمع الفلسطيني، فلا توجد استراتيجيا للمقاومة تحدد ما نريد أن نصل إليه، وماذا نريد أن نحرر. حماس لديها برنامج، والشعبية عندها برنامج، و"فتح" لها برنامجها أيضاً، وما جرى للمقاومة هو أن هذه البرامج تصارعت ولم تتوحد، فتحوّلت هذه التعددية إلى نقمة. والكل يعرف أن الفصائل كانت تقوم بعمليات استشهادية لمنافسة حماس، وحماس كانت لجأت إلى هذا الأسلوب لأنها وجدته الأسهل في أوضاع تساوى خلالها الموت مع الحياة. لا أتفق مع القول إن العمليات الاستشهادية أمر صعب، فالعمل المسلح ضد الاحتلال داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وضد الجنود والمستوطنين هو الأصعب، ولأن العمليات الاستشهادية كانت أسهل تم التركيز على هذه الأداة. لا يمكن، في رأيي، أن نبني استراتيجيا من خلال ذلك، ولن نتمكن من إحداث تصدع في المجتمع الإسرائيلي وفرض شروطنا في المفاوضات. بل على العكس من ذلك، نواجه الآن نتائج ما جرى. وقد أجريت مقابلات مع عدة استشهاديين تم اعتقالهم، وكان لسان حال كل منهم أنه لا يعنيه ما سيحدث بعد استشهاده. وهذا يعني أن الموضوع عنده ليس موضوعاً سياسياً، بل هو يريد الانتقام، ولا يمكن بناء استراتيجيا على أساس الانتقام. فمبدأ الانتقام يعيدنا إلى الوراء في أدينا، وأنا أعتقد أن مشكلتنا الكبرى هي غياب البرنامج والاستراتيجيا. أنا لست ضد العملية الاستشهادية، لكن أنا ضدها إذا نفذت في غياب استراتيجيا مقاومة واضحة، وضد الأهداف التي يتم اختيارها لمثل هذه العمليات، وأقصد بذلك كونها ضد المدنيين داخل ما يسمى الخط الأخضر.

فراس جرار (حماس): العمليات الاستشهادية هي أرقى وأسمى تجليات الجهاد

والمقاومة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي أرقى أشكال التعبير عن حب الحرية والحياة الكريمة والتفاني والتضحية من أجل الغير والتحرر من قيود الذات والأنا؛ وهذه ميزة امتازت بها المقاومة في فلسطين. ولا شك في أن هذا الشكل من أشكال المقاومة يحظى بكل الدعم والتأييد من أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية قاطبة.

هذا الأسلوب من المقاومة هو أقصى ما نملك من إمكانيات في مقابل ما يملكه أعداؤنا من قدرات ضخمة وغير قابلة للمقاومة. فلو كنا نمتلك الطائفة والدبابة والصاروخ لما كان هناك داع لاستخدام هذا الأسلوب. أمّا في ظل هذه الفجوة والهوة السحيقة في موازين القوى والإمكانيات، فإن هذا النمط من العمل يصبح ضرورة ملحة، وذلك لمحاولة إيجاد حالة من توازن الرعب. أمّا بالنسبة إلى المدنيين، فالمجتمع الإسرائيلي يعيش حالة عسكرية، الأمر الذي ينفي عنه صفة المجتمع المدني. وهذا يعني أن كل هدف إسرائيلي هو عملياً هدف عسكري إذا ما تجنبنا الأطفال صغار السن.

أنا لا أعارض هذا النمط من المقاومة، بل أؤيده. لكنني أعارض الطريقة التي تم استخدام هذا السلاح بها، إذ كان من المفترض أن تكون العمليات الاستشهادية سلاحاً استراتيجياً فعالاً نحقق من خلاله حالة من توازن الرعب. وعليه فإنني أرى أنه كان من الضروري ترشيد العمليات الاستشهادية وعدم اعتمادها أداة أولى ومركزية للمقاومة.

**نمر الصفدي: كيف ترون العلاقة بين الأسرى والسلطة الفلسطينية، وكيف كان تعامل هذه السلطة مع قضايا الأسرى، سواء على المستوى السياسي العام (تحريرهم) أو على مستوى رعايتهم؟**

**أحمد جبارة (فتح):** أكتفي هنا بالقول إن الاتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أشار إلى أن من "ارتكبوا أعمالاً إجرامية سوف ينظر في أمرهم". وبعد ذلك سمعنا عن تصنيفات من نوع أسرى "أيديهم ملطخة بالدماء"، وقد وافقت السلطة على هذا التصنيف، ولم تستطع طوال عشرة أعوام، وعلى الرغم من تسلمها لجميع المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إطلاق أسير فلسطيني واحد قام بقتل إسرائيليين.

وفي "واي ريفر" تم الاتفاق على إطلاق 750 أسيراً فلسطينياً. وعندما قامت الحكومة الإسرائيلية بإطلاق أسرى جنائيين جاء رد السلطة الفلسطينية، على لسان أحد رموزها البارزين، "كلهم مساجين". وهذا يلخص طريقة تعامل السلطة الفلسطينية مع الأسرى الفلسطينيين.

**وليد دقة (التجمع الوطني الديمقراطي):** كنا نعتقد طوال الوقت، وقبل ظهور الحركات الإسلامية - أي في الفترة التي سبقت الانتفاضة الأولى - أن منظمة التحرير

وفصائلها تتعامل مع الفرد بشكل يختلف عن الأنظمة العربية، تلك الأنظمة التي كثيراً ما هاجمناها في أدبياتنا معتبرينها أنظمة رجعية وغير ديمقراطية. لكن للأسف الشديد يبدو أن هذه القيادات، وهذه الفصائل، هي من الطينة نفسها التي تتشكل منها الأنظمة، وما هي إلا امتداد للأنظمة العربية، لا على الصعيد السياسي وإنما بطريقة تفكيرها وآليات عملها وفهمها، وتحديدًا بما يتصل بالتعامل مع الأفراد والعناصر. هناك منطق استخدامي للأفراد، مع غياب الاحترام للجهود والقيمة النضالية. سمعنا دائماً شعارات من نوع: "خيرة أبناء شعبنا في السجون"، أو "همنا الأول والأخير هو الإنسان"، لكن بين النظرية والتطبيق هناك مسافة كبيرة.

إلا إنه كي نكون منصفين، لا بد من الإشارة إلى أنه بعد قيام السلطة الفلسطينية أصبح هناك اهتمام بسيط فيما يتصل بقضايا الأسرى مادياً ورعاية أسرهم إلى حد ما، على الرغم من أن هذا الاهتمام لا يوازي إمكانيات السلطة المادية والسياسية، وربما كان الهدف منه التغطية على عجز الثورة، وعجز السلطة التي هي امتداد لها، عن إلغاء التصنيف الإسرائيلي للأسرى، وقبولها به، والتعامل معه كأمر واقع. من الخطأ أن نحمل السلطة وحدها مسؤولية عدم تحرر الأسرى. ففصائل منظمة التحرير أيضاً، على اختلافها، كانت عاجزة في كثير من نواحي عملها السياسي والتنظيمي، وضمن ذلك عجزها عن تحرير الأسرى، أو على الأقل توفير شروط حياة أفضل لهم ولأسرهم. كانت تشفق على الأسرى بدلاً من اعتبارهم مشروعاً نضالياً وسياسياً.

من لا يحترم ثواره ومناضليه لا يمكن أن يحرر وطنه. قد يكون هذا الكلام قاسياً بعض الشيء، لكنه حقيقة من المفترض أن يسمعها الجميع. وهذا لا يعني أننا نعيش حالة من الإحباط، بل على العكس تماماً، حيث لا تنقصنا المعنويات والاستعداد لمواصلة مشروعنا النضالي حتى النهاية.

**مؤيد عبد الصمد (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين):** لا يوجد أي فصيل فلسطيني، خلال مرحلة نضال شعبنا الطويلة، كان لديه الاستعداد لوضع قضية الأسرى في سلم أولوياته وبرامجه. المسألة لا تعدو كونها تعاطفاً إنسانياً ووجدانياً، وتمجيداً لبطولات الأسير وآلامه وتحمله ظروف الحرمان التي يعيشها، وتفاحراً من جانب كل فصيل بعدد أسراه داخل السجون، من دون التعامل مع قضية تحريرهم بشكل ملح وعاجل.

**فراس جرار (حماس):** يعاني ملف الأسرى الإهمال والتقصير وعدم وضعه على سلم الأولويات، كونه يحمل بعداً إنسانياً ووطنياً، ولا يقل أهمية عن باقي قضايا شعبنا وهمومه. وللأسف الشديد، استطاع الجانب الإسرائيلي استغلال هذه الورقة استغلالاً جيداً، واستخدمها للمساومة ولابتزاز المفاوضات الفلسطينية. ولو أصرت السلطة على إغلاق هذا الملف منذ البداية لتجنبنا الابتزاز في هذه القضية الحساسة لدى الشعب الفلسطيني.

ولعل الخطأ الثاني، والذي لا يقل فداحة وخطورة عن الأول، هو القبول بمبدأ تصنيف الأسرى، إن كان على أساس مناطقي جغرافي (أسرى الدوريات، أسرى الـ 48، القدس، الضفة وغزة، إلخ)، أو على أساس انتمائهم السياسي (الحركات الإسلامية، فصائل مؤيدة لاتفاق أوسلو وأخرى معارضة له)، أو على أساس التهمة، كأن لا يُفرج عن من تسببوا بقتل أو جرح يهود وعمن تسببوا بقتل عميل، أو أنشطة أخرى. لذلك أرى أن تعامل السلطة الفلسطينية مع هذا الملف كان فاشلاً من جميع النواحي، حتى إنها لم تستفد من تجربتها في المراحل الأولى.

**نمر الصفدي: كيف تقوّمون علاقة الأسرى بالعالم الخارجي، وخصوصاً في ظل محاولات إسرائيل ومديرية السجون فرض حالة من العزلة على الأسرى ومنعهم من التواصل مع العالم خارج الأسوار؟**

**فراس جرار (حماس):** إسرائيل لا تكتفي باعتقالنا، بل تسعى دائماً لعزلنا ومنعنا من التواصل مع المجتمع، لما يؤدي إليه هذا التواصل من أفكار وروحية مناهضة ومقاومة للاحتلال. وقد سعى الأسير الفلسطيني لكسر هذا الطوق والتواصل مع المجتمع الفلسطيني معنوياً ومادياً. فمعنوياً قام بإحياء كل المناسبات الدينية والوطنية جنباً إلى جنب مع باقي أبناء شعبه، يفرح لفرحهم ويحزن لحزنهم، ويشاركهم وجدانياً الدمعة والبسمة.

أمّا مادياً فقد تم التواصل مع الخارج من خلال زيارات الأهل الدورية، التي كثيراً ما انقطعت بحجة الأمن، وكذلك من خلال الرسائل البريدية ووسائل الإعلام مثل التلفزيون والراديو والصحيفة، ومن خلال المحامين والمؤسسات الحقوقية وبعض أعضاء الكنيست العرب وممثلين عن السلطة الفلسطينية سابقاً. بالإضافة إلى ذلك، هناك طرق أخرى ابتكرها الأسرى، مثل الكبسولة وتهريب أجهزة الهاتف الخليوي مؤخراً، الأمر الذي شكل نقطة تحول وانطلاقة جديدة لجهة اتساع وكثافة حالة التواصل مع المجتمع بكل تفصيلاته. ولعل هذه هي المرة الوحيدة التي تقف فيها التكنولوجيا في صفنا كأسرى، في الوقت الذي كانت ولا تزال تستخدم ضدنا.

**مؤيد عبد الصمد (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين):** تأثرت العلاقة دائماً بالحالة السياسية والنضالية التي يعيشها شعبنا. فعقد السبعينات وعقد الثمانينات، اللذان شكلا مرحلة نهوض ثوري وتراكم إنجازات مهمة، انعكسا إلى حد كبير على الحركة الأسيرة التي أصبحت مهمتها إعداد المناضل الفلسطيني والكادر المجرب، وضمنان تواصلهما النضالي بعد التحرر. ومن هنا يمكن القول إن العلاقة كانت في تلك الفترة قوية جداً، وكان للحركة الأسيرة اعتبار وحضور قيادي وتأثير، سواء على مستوى التنظيمات أو على مستوى الشارع الفلسطيني.

هذه العلاقة تراجعت في مرحلة أوسلو. فإلى جانب التهميش العام لقضية الأسرى، إن لم يعد هناك دور نضالي واجتماعي للأسير الفلسطيني، نظراً إلى أن مؤسسات السلطة تولت المسؤولية عن القضية وفقاً لما أفرزه اتفاق أوسلو، أصبحت الفصائل الفلسطينية تعمل بشكل بعيد عن الشكل النضالي السابق. بعد انتفاضة الأقصى بدأت هذه العلاقة بالخارج تأخذ طابعاً منظماً مع بقاء مؤسسات السلطة والتنظيمات التي تعمل بشكل علني من دون الاعتماد على جهود الحركة الأسيرة.

يمكن الإشارة في هذا السياق إلى حالة من الإهمال التاريخي والطويل للحركة الأسيرة، حيث أنه على الرغم من مكانة الأسير وتأثيره، فإن النظرة إليه غلب عليها الطابع الإنساني والشفقة. وإن وجد اهتمام معين فهو يقتصر على القضايا المادية. وهذا طبعاً على حساب قضية تحرير الأسير. فقضية الأسرى هي تحريرهم، وليس فقط رعايتهم ورعاية أسرهم مادياً ومعنوياً. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>